دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة لأهم آثار جائحة كورونا (كوفيد-19) على الإقتصاد العالمي - الأزمة الاقتصادية العالمية 2020-

An analytical study according to a comprehensive view of the most important effects of the Corona pandemic (Covid-19) on the global economy - The global economic crisis 2020-

د. غبولي أحمد
جامعة سطيف1 – الجزائر
ahmed.ghebouli@univ-setif.dz

د. توايتية الطاهر
جامعة أم البواقي – الجزائر
tahar0082@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020/05/30 تاريخ القبول: 2020/08/30 تاريخ النشر: 2020/09/30

الملخص:

أحدثت جائحة كورونا (كوفيد-19) أزمة إنسانية وصحية غير مسبوقة، فقد أفقدت العالم توازنه وأدت الإجراءات الضرورية لاحتواء الفيروس إلى عرقلة النشاط الاقتصادي، وفي هذا السياق تهدف الورقة البحثية إلى تتبّع وتحديد أهم آثار الجائحة على الاقتصاد العالمي، من خلال دراسة تحليلية لأهم مؤشرات أداء الاقتصاد العالمي وكذا تقديراتها وتوقعاتها الصادرة عن كبرى المنظمات والهيئات المعنية.

خلصت الدراسة إلى أنّ آثار الجائحة قد كانت جد حادة في المدى القصير من خلال تراجع نمو التصنيع العالمي، وأنّ قطاع الخدمات قد تأثر بدرجة أكبر ؛ كلها عوامل أدت إلى تسريح العمال وتفاقم أزمة البطالة؛ أما على المدى المتوسط فإن كل السيناريوهات سواء المتفائلة أو المتشائمة تثبت إستمرارية آثار الجائحة على الإقتصاد العالمي.

- **الكلمات المفتاح :** آثار؛ جائحة كورونا؛ كوفيد-19؛ الاقتصاد العالمي.
- **تصنيف JEL :** E20 ؛ F01 ؛ I15

Abstract:

The Corona (Covid-19) pandemic caused an unprecedented humanitarian and health crisis, and the measures necessary to contain the virus disrupted economic activity; The research paper aims to track the most important effects on the global economy through an analytical study of the most important indicators of the performance of the global economy as well as its estimates and expectations issued by the major organizations concerned.

The study concluded that the effects of the pandemic were very severe in the short term through a decline in global industrial growth, and that the services sector has been affected more; All factors that led to layoffs; In the medium term, all scenarios demonstrate the continuity of the pandemic's effects.

- **Keywords:** Effects; Corona pandemic; Covid-19; International Economy.
- **Jel Classification Codes :** E20 ; F01; I15

المؤلف المرسل: غبولي أحمد، الإيميل: ghebouli.ahmed@hotmail.fr

I- تمهيد :

تواصل جائحة كورونا (كوفيد-19) إلحاق خسائر فادحة ومتزايدة في الأرواح في مختلف بلدان العالم، وحتى يتسنى حماية الأرواح وإتاحة الفرصة لنظم الرعاية الصحية لكي تواكب الأزمة، كان من الضروري اللجوء إلى عمليات العزل والحظر العام والإغلاق واسع النطاق تحت شعار "إلزم بيتك" لإبطاء انتشار الفيروس، وبالتالي تتمخض الأزمة الصحية عن انعكاسات حادة على النشاط الاقتصادي، ونتيجة لهذه الجائحة من المتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي انكماشا حادا بواقع -3% في عام 2020، (صندوق النقد الدولي، 2020) فالإجراءات وتدابير الاحتواء واسعة النطاق والتي تم تطبيقها في معظم دول العالم بالتزامن، جعلت عجلة النمو الاقتصادي العالمي وكأنها تتوقف فجأة، كما أنّ قنوات التأثير متعددة ومتشابكة تستدعي دراسات مفصلة لعلها تحمل في طياتها سبل الخروج من الأزمة الاقتصادية العالمية بأقل التكاليف نحو الانتعاش مجددا.

I.1- إشكالية الدراسة :

في سياق ما سبق تتضح إشكالية الورقة البحثية والتي يمكن صياغتها في التساؤل الرئيسي التالي:

كيف أثرت اجراءات مواجهة جائحة كورونا كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي؟

هذا التساؤل بدوره قادنا إلى طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ما هي أهم الإجراءات المتخذة من طرف البلدان والتي أثرت بدورها على اقتصاداتها ومن ثم على الاقتصاد العالمي؟
- فيما تتمثل أهم الآثار المنبثقة من الاجراءات سالفة الذكر على الاقتصاد العالمي؟
- ما هي أهم السيناريوهات المحتملة لاستمرار الأزمة الاقتصادية العالمية والتعافي منها "سبل وتحديات الخروج منها"

ولدراسة الإشكالية سننطلق من فرضيتين:

- تأثير الجائحة على الإقتصاد العالمي سيكون شديدا وملموسا على المدى القريب من خلال أزمة ركود عالمية.
- على المدى المتوسط وبمجرد إحتواء الفيروس سيتبع هذا الركود إنتعاشا مفاجئا.

ومن أجل تحليل الموضوع والإحاطة بعناصر الإشكالية فقد تناولت الورقة البحثية أربعة محاور:

- مفهوم جائحة كورونا
- إجراءات وتدابير مواجهة الجائحة
- آثار الجائحة على الاقتصاد العالمي
- استشراف الوضع الاقتصادي العالمي في ظل جائحة كورونا

I.2- الدراسات السابقة :

بالإضافة إلى بعض الدراسات القليلة الموثقة في المجلات العلمية والتقارير للمنظمات الدولية ضمن حقل الدراسة التي تناولت دراسة جائحة كورونا (كوفيد-19)، حيث كان لهذه المراجع والدراسات دور متميز في ضبط الإشكالية، ومن أهم هذه الدراسات نذكر البعض منها في مايلي:

الدراسة (1): دراسة Richard & Weder (2020): تحت عنوان " Economics in the Time of Covid-19 " هذا الكتاب عبارة على مقترحات إجابات لمجموعة من الاقتصادين حول تأثير جائحة كورنا على الاقتصاد العالمي من خلال قنوات العدوى الاقتصادية الدولية مثل التجارة العالمية، تدفقات رؤوس الأموال، الأسواق المالية، وبعض التأثيرات على المستوى المحلي على الاقتصاد السياسي والشعبية والدخل وعدم المساواة بين الأفراد.

الدراسة (2): دراسة معدة من قبل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة وفريق الإحصاءات في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تحت عنوان " How COVID-19 is changing the world statistical perspective" تقرير شاركت فيه 33 مؤسسة رسمية ومنظمة دولية،وعالجت فيه آثار هذه الجائحة على الميدان الاقتصادي، الاجتماعي، الاقليمي والاحصائي، وبهذا تعتبر هذه الاحصائيات الواردة في هذا التقرير غير مسبوقة، يمكن ان تكون ثمرة جهود مثمرة سواء للمسؤولين والباحثين للاستفادة منها في المستقبل لاعداد دراسات يمكن ان تساعدنا في التخفيف من آثار هذه الجائحة العالمية.

الدراسة (3): دراسة " Roshen Fernando & Warwick McKibbin " تحت عنوان "The Global Macroeconomic Impacts of COVID-19: Seven Scenarios"، تضع هذه الورقة 07 سيناريوهات لتأثير تفشي فيروس كورنا على الاقتصاد العالمي بصفة عامة والاقتصاد الكلي والأسواق المالية بصفة خاصة على المدى القصير، وتوضح هذه السيناريوهات حجم التكاليف التي يمكن نتجنبها من خلال زيادة الاستثمار في أنظمة الصحة العامة في جميع الاقتصاديات، وخاصة في الاقتصاديات الأقل تطورًا حيث أنظمة الرعاية الصحية

أقل تطورًا وكثافة السكان مرتفعة، وخلصت هذا الدراسة إلى أن السياسيون حاصة في الدول النامية يتجاهلون كل الأدلة العلمية على دور الصحة العامة في تحسين نوعية الحياة وكقوة دافعة للنمو الاقتصادي.

II - المنهج والأدوات :

منهجية الدراسة

للإجابة على الإشكال المطروح وتبعا لطبيعة الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي كإطار عام للوصف وتحليل آثار جائحة كورونا (كوفيد-19) على الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى محاولة استخدام المنهج الاستقرائي في صياغة السيناريوهات والتصورات المرتقبة حول الآثار التي ستخلفها جائحة كورونا (كوفيد-19) على الاقتصاد العالمي على المستوى المتوسط.

أدوات الدراسة:

فقد اعتمدنا في هذه الدراسة على بعض تقارير المنظمات والهيئات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية والمنظمة العالمية للتجارة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لجلب الإحصائيات الأخيرة، بالإضافة الى الاستعانة ببعض المقالات العلمية الحديثة، ومواقع الأنترنت لمراكز ومخابر بحث متخصصة في الميدان الاقتصادي.

III- مفهوم جائحة كورونا :

تم تشخيص أوّل حالة إصابة بمرض فيروس كورونا، والمعروف إختصارا بكوفيد-19، وبالتالي إكتشاف هذا الفيروس لأوّل مرة في مدينة ووهان الصينية أواخر ديسمبر من سنة 2019، ونظرا لإنتشاره السريع وكذا درجة خطورته أعلنت منظمة الصحة العالمية حالة طوارئ صحية عالمية شهر جانفي من سنة 2020. (James & Jackson , 01/05/2020, p. 1) لتعلنه في 11 مارس من نفس السنة جائحة عالمية نظرا للتزايد المتسارع والغير متوقع في عدد حالات الاصابة وكذا عدد حالات الوفايات في معظم أنحاء العالم (Yilmazkuday, 2020, p. 2).

III.1- تعريف مرض كوفيد-19:

فيروسات كورونا هي سلالة واسعة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان والإنسان، ومن المعروف أن عدداً من فيروسات كورونا تسبب لدى البشر أمراض تنفسية تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد وخامة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميرس) والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس).

ويسبب فيروس كورونا القريب جدا من فيروس سارس والمُكتشف مؤخراً مرض كوفيد-19 المعروف أيضا بالمرض التنفسي الحاد المرتبط بفيروس كورونا المستجد، وهو مرض معد لم يكن هناك أي علم بوجوده قبل بدء تفشيه في مدينة ووهان الصينية في ديسمبر 2019، تتمثل أعراضه الأكثر شيوعاً في الحمى والسعال الجاف والتعب وبدرجة أقل الآلام والأوجاع، احتقان الأنف، ألم الحلق، أو الإسهال، وعادة ما تكون هذه الأعراض خفيفة وتبدأ تدريجياً حيث يصاب بعض الناس بالعدوى ولكن لا تظهر عليهم سوى أعراض خفيفة. يتعافى معظم المصابون (نحو 80%) من المرضى دون الحاجة إلى علاج في المستشفى، وتشتد حدة المرض لدى شخص واحد تقريباً من كل 5 أشخاص يصابون بعدوى كوفيد-19 حيث يعانون من صعوبة في التنفس. وترتفع مخاطر الإصابة بمضاعفات وخيمة بين كبار السن والأشخاص الذين يعانون مشاكل صحية مثل إرتفاع ضغط الدم، أمراض القلب والرئتين، داء السكري والسرطان. (منظمة الصحة العالمية، 2020)

III.2- انتشار المرض وتحوله إلى جائحة عالمية :

بعد أن كانت بؤرة المرض محصورة في مدينة ووهان وبعض الدول الآسيوية، تحولت في أوائل مارس 2020 النقطة المحورية للعدوى من الصين إلى أوروبا وبشكل كبير كل من بريطانيا، إسبانيا، إيطاليا، ألمانيا وفرنسا، ليتحول تركيز الإصابات المؤكدة في العالم إلى الولايات المتحدة الأمريكية بحلول شهر أفريل، حيث تسارع تزايد عدد الإصابات وما إنجر عنها من وفايات إنطلاقا من شهر مارس كما هو موضح في الشكل رقم (01).

الشكل رقم (01): تطور الإصابات المؤكدة والوفايات بمرض كوفيد-19 حول العالم

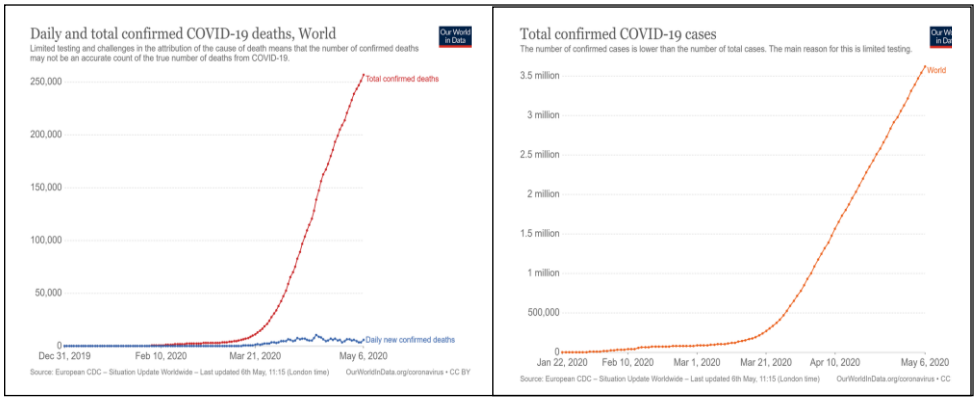

المصدر: ويكيبيديا (الموسوعة الحرة)، مرض فيروس كورونا، 15 أفريل 2020، رض_فيروس_كورونا_https://ar.wikipedia.org/wiki/2019

حيث وبتاريخ 12 ماي 2020 تم تسجيل أكثر من 4.23 مليون حالة إصابة مؤكدة بمرض كوفيد-19 في 187 دولة وإقليم، حوالي الثلث في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها كما هو موضح في الشكل رقم (02) وتم الإبلاغ عن أكثر من 289000 حالة وفاة وتعافى أكثر من 1.48 مليون شخص. (وكبيديا، 2020)

الشكل رقم (02): إنتشار الإصابات المؤكدة بمرض كوفيد-19 حول العالم

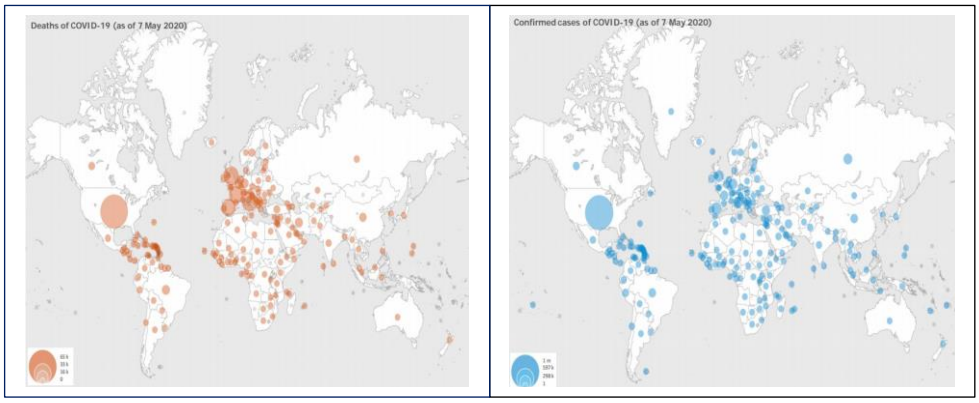

Source: Angela Me, Haishan Fu, Report: How COVID-19 is changing the world: a statistical perspective, Committee for the Coordination of Statistical Activities, 2020, p 11.

إنّ السبب الرئيسي وكما يرجحه الكثير في إتساع رقعة الوباء والإنتشار الكبير للمرض في معظم أنحاء العالم يعود بدرجة أولى إلى حركة وتنقل الأشخاص بين البلدان، إذ يمكن أن يلتقط الأشخاص عدوى المرض من أشخاص آخرين مصابين بالفيروس، وينتشر المرض بشكل أساسي من شخص إلى آخر عن طريق القُطيرات الصغيرة التي يفرزها الشخص المصاب من أنفه أو فمه عندما يسعل أو يعطس أو يتكلم، وهذه القطيرات وزنها ثقيل نسبياً فهي لا تنتقل إلى مكان بعيد وإنما تسقط سريعاً على الأرض، ويمكن أن يلتقط الأشخاص مرض كوفيد-19 إذا تنفسوا هذه القُطيرات من شخص مصاب بعدوى الفيروس؛ وقد تحط هذه القطيرات على الأشياء والأسطح المحيطة بالشخص ليصاب حينها الأشخاص بالعدوى عند ملامستهم. (منظمة الصحة العالمية، 2020)

3.III- دروس مستخلصة من الأوبئة السابقة:

إنّ جائحة كورونا ليست فقط أخطر أزمة صحية منذ إنفلونزا 1918 العظمى (الإنفلونزا الإسبانية)، ولكن يتفق العديد من الباحثين على أنها من المقرر أن تصبح واحدة من أكثر الأوبئة تكلفة إقتصاديا في التاريخ الحديث وفي هذا السياق فإنّ دراسة تجارب الأوبئة السابقة تمكن من تحديد على الأقل أهم قنوات التأثير في الإقتصاد العالمي نستعرض أهم هذه الأوبئة فيما يلي:

- **إنفلونزا 1918 العظمى:** ما عرف بالإنفلونزا الإسبانية أو الوافدة الإسبانيولية، هي جائحة إنفلونزا قاتلة انتشرت في أعقاب الحرب العالمية الأولى في أوروبا والعالم وخلفت ملايين القتلى، وتسبب بهذه الجائحة نوع خبيث ومدمر من فيروس الإنفلونزا من نوع H1N1، وتميز الفيروس بسرعة العدوى حيث قدرت الإحصائيات أن حوالي 500 مليون شخص أصيبوا بالعدوى وأظهروا علامات أكلينيكية واضحة، وما بين 50 إلى 100 مليون شخصا توفوا جراء الإصابة بالمرض أي ما يعادل ضعف المتوفيين في الحرب العالمية الأولى.

الغالبية العظمى من ضحايا هذا الوباء كانوا من البالغين واليافعين الأصحاء بعكس ما يحصل عادة من أن يستهدف الوباء كبار السن والأطفال والأشخاص المرضى أو ضعيفي المناعة، وقد تسببت الأمراض المعدية في الحد من متوسط العمر المتوقع في أوائل القرن العشرين، ولكن متوسط العمر المتوقع في الولايات المتحدة انخفض بنحو 12 عامًا في السنة الأولى للوباء. (الموسوعةالحرة ويكيبيديا، 2020)

واقتصاديا فقد أدى هذا الوباء إلى إنخفاض نمو إجمالي الناتج العالمي بستة نقاط مئوية، وإنخفاض نمو الاستهلاك والإنفاق العام بثمانية نقاط. (Frederic & Rungcharoenkitkul, p. 2)

- **المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة 2003 (سارس):** عُرف لاحقا بمتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد المسبب للوفاة وهو مرض تنفسي فيروسي يسببه فيروس سارس من أصل حيواني المنشأ، بدأ ظهوره في الصين وأخذ ينتشر في بلدان العالم، لا سيما في دول جنوب شرق آسيا ليصيب ضحاياه بصعوبة التنفس والتهاب رئوي حاد.

ظهر هذا المرض كتهديد عالمي في مارس 2003، وقد سُجلت أولى إصاباته في شمال الصين شهر ديسمبر من سنة 2002، ليصيب بعدها أزيد من 3000 شخص ويتسبب في وفاة 861 شخص في جميع أنحاء العالم. (الموسوعة الحرة، 2020)

تسبب هذا المرض في خسارة ما نسبته 0.1% من إجمالي الناتج العالمي السنوي، وإنخفاض إجمالي الناتج المحلي في الصين بما ما مقداره من نقطة إلى نقطتين مئويتين. (Frederic & Rungcharoenkitkul)

- **إنفلونزا الطيور 2003 (H5N1):** هو مرض معد يسببه نوع من أنواع فيروسات الإنفلونزا تطور وتكيف في أجسام الطيور المائية المهاجرة وبشكل خاص البط البري، وبالرغم من أنه تطور داخل أجسام الطيور إلا أن سلالة H5N1 إستطاعت أن تتطور لاحقا داخل جسم الإنسان وأن تنتقل من شخص لآخر.

تسبب هذا المرض في القضاء على أكثر من 50 مليون طائر داجن، حيث سجلت أكبر الخسائر في الفيتنام وأصاب ما يقارب 400 شخص بمعدل وفايات قارب الـ 50%. (الموسوعة الحرة ويكيبيديا، 2020)

وبالنسبة لتأثيره الاقتصادي، فقد تسبب المرض في خسارة ما نسبته 0.1% من إجمالي الناتج العالمي السنوي وما نسبته 0.4% من إجمالي الناتج السنوي في آسيا لوحدها (Frederic & Rungcharoenkitkul) ، حيث كان التأثير الأكبر في أوساط مربي ومنتجي الدواجن، والتي تشكل 20% من البروتين المستهلك في الدول النامية.

- **متلازمة الشرق الأوسط التنفسية 2012 (ميرس):** والمعروفة أيضا بإسم انفلونزا الإبل، وهو مرض يصيب الجهاز التنفسي بالتهاب فيروسي ناتج عن فيروس كورونا، أول حالة تم تشخيصها سنة 2012 في المملكة العربية السعودية ومعظم الحالات سُجلت في شبه الجزيرة العربية، وقد تم الإعلان عن أكثر من 1000 حالة إصابة بهذا المرض اعتبارا من ماي 2015، وحوالي 40% من أولئك المصابين ماتوا بسبب هذا المرض. (وكبيديا، متلازمة الشرق الأوسط التنفسية، 2020)

- **وباء إيبولا 2014:** مرض يُسبب الحمى ويرافقه إسهال، قيئ، تعب وفي بعض الأحيان نزيف؛ وقد إنتشر هذا المرض في بعض بلدان غرب إفريقيا، إنطلاقا من غينيا في مارس 2014، لينتشر كذلك في كل من ليبيريا، سيراليون ونيجيريا، وفي 08 أوت 2014 أعلنت منظمة الصحة العالمية حالة طوارئ صحية تستدعي الاهتمام الدولي على مستوى العالم، حيث وصل مجموع الإصابات إلى ما يُقارب 1800 حالة منها 961 حالة وفاة.

تسبب هذا الوباء في إنخفاض نمو إجمالي الناتج المحلي بهذه البلدان بما مقداره نقطتين مئويتين في غينيا، ثلاثة نقاط في ليبيريا، وأربعة في سيراليون. (Frederic & Rungcharoenkitkul)

ولعلّ أهم ما يميز جائحة كورونا كوفيد-19 مقارنة بالأوبئة السابقة هو تلك الإجراءات وتدابير الإحتواء واسعة النطاق والتي تم تطبيقها في معظم دول العالم بالتزامن، ما جعل عجلة النمو الإقتصادي العالمي وكأنها تتوقف فجأة، كما أنّ قنوات التأثير هذه المرة متعددة ومتشابكة تستدعي دراسات مفصلة لعلها تحمل في طياتها سبل الخروج من الأزمة الإقتصادية العالمية بأقل التكاليف نحو الانتعاش مجددا.

IV- إجراءات وتدابير مواجهة الجائحة:

IV.1- إجراءات وتوصيات منظمة الصحة العالمية لمواجهة جائحة كورونا (COVID-19):

لقد سجّلت معظم بلدان العالم حالات إصابة بمرض كوفيد-19، ويشهد العديد منها تفشي هذا المرض، ونجحت السلطات المعنية في بعض البلدان في إبطاء وتيرة تفشي المرض من خلال تبني إجراءات الحجر الصحي، غير أنه لا يزال من الصعب التنبؤ بالوضع ويمكن الحد من احتمالات الإصابة بعدوى كوفيد-19 على مستوى الأفراد وانتشارها باتخاذ بعض الاحتياطات البسيطة:

- المواظبة على تنظيف اليدين جيداً بفركهما بمطهر كحولي أو بغسلهما بالماء والصابون لقتل الفيروسات.
- المحافظة على مسافة التباعد بين الأشخاص والمقدرة بمتر واحد (3 أقدام) على الأقل.
- تجنب الأماكن المزدحمة أين ترتفع احتمالات مخالطة الأشخاص المصابين بالمرض ويصعب الحفاظ على مسافة التباعد.
- تجنب لمس العينين، الفم والأنف، إذ أنّ تلوث اليدين من خلال ملامسة العديد من الأسطح قد يؤدي إلى التقاط الفيروسات ونقلها إلى العينين أو الأنف أو الفم ومن هذه المنافذ يمكن للفيروس أن يدخل إلى جسم الشخص وأن يصيبه المرض.
- التأكد من اتّباع ممارسات النظافة التنفسية الجيدة، كتغطية الفم والأنف بثني المرفق أو بمنديل ورقي عند السعال أو العطس.
- إلتزام البيت والانعزال حتى في حالات ظهور أعراض بسيطة مثل السعال والصداع والحمى الخفيفة إلى حين التعافي، والحرص على عدم مخالطة الباقين إلا للضرورة بوضع الكمامة لتجنب نقل العدوى.
- إلتماس الرعاية الطبية والاتصال بالجهات المعنية في حالة الإصابة بالحمى والسعال وصعوبة التنفس، لأنّ التوجه نحو المرفق الطبي المناسب سيساعد في حماية الأشخاص ومنع انتشار الفيروس.
- متابعة آخر المستجدات من مصادر موثوقة، مثل منظمة الصحة العالمية أو السلطات الصحية المحلية والوطنية، لأنها هي الأقدر على إسداء المشورة بشأن الإجراءات والتدابير اللازمة لمواجهة مرض كورونا. (منظمة الصحة العالمية، 2020).

2.IV- إجراءات وتدابير المؤسسات المالية الدولية في مواجهة جائحة كورونا (COVID-19):

اقترحت مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حزمة متنوعة من خيارات التمويل وأدوات السياسات المالية والنقدية في إطار الاستجابة لمواجهة جائحة كورونا (COVID-19)، بحيث قدمت مجموعة البنك الدولي ما يصل إلى 160 مليار دولار (منها 55 مليار دولار من اجل أفريقيا) على مدى الأشهر الخمسة عشر المقبلة، كما يوفر صندوق النقد الدولي مساعدات بقيمة 50 مليار دولار تقريبا من خلال تسهيلاته التمويلية، لمساعدة البلدان خاصة النامية منها لتقوية استجابتها لمكافحة هذه الجائحة، بزيادة الإنفاق على الصحة العامة في كل البلدان لدعم الحالة الطارئة وتعزيز البنية التحتية في مجال الرعاية الصحية، ومساعدة القطاع الخاص على الاستمرار في العمل والحفاظ على الوظائف، ودعم منشآت الأعمال، وتعزيز التعافي الاقتصادي، ويتطلع العديد من البلدان في العالم إلى تنفيذها لمواجهة الآثار المتوسطة والطويلة الأجل لمواجهة هذه الجائحة، ومن بين هذه الإجراءات نجد: (bank world, 2020)

- ✓ **الإسراع في تنفيذ عمليات صحية طارئة في جميع دول العالم:** ويتطلَّب هذا تدعيم المنشآت الصحية والحرص على وجود أعداد كافية من الكوادر الصحية في الخطوط الأمامية، وتدريبهم تدريبا جيدا، والمساعدة في توصيل الإمدادات والأجهزة الطبية اللازمة على الرغم من تزايد الضغوط على سلاسل التوريد وتدفقات التجارة، وهو ما يقتضي مساندة حملات التوعية الصحية العامة حتى تنتشر على نطاق واسع وتستهدف على نحو فعَّال أكثر الفئات عرضة للخطر، ولهذا يتطلب مضاعفة الجهود لتقوية الرعاية الصحية في المستشفيات المتواجدة في المناطق النائية الأشد فقرا مثل الدول الأفريقية لإبطاء انتشار هذا الفيروس المستجد.
- ✓ **حماية الفئات الأكثر فقرا (الأولى بالرعاية) :** إن السياسات المتبعة من طرف المؤسسات المالية والنقدية في مواجهة هذه الجائحة كان هدفها توسيع مظلة الحماية الاجتماعية، من خلال تكثيف موسَّع للبرامج القائمة التي يخدم كثير منها القليل جدا من الناس حتى أنها لا تكفي لمواجهة الأزمة الحالية، ففي أفريقيا يعمل 80% من العمال في القطاع غير الرسمي، وهو ما يعني أن وظائفهم في خطر، وأنه ليس بوسعهم الاستفادة من معظم التحويلات النقدية التقليدية وغيرها من برامج الحماية الاجتماعية، وتضم أفريقيا أيضا زهاء 100 مليون شخص في وضع مزمن على حافة المجاعة، وعلى الصعيد العالمي من المرجح أن يتضاعف عدد الذين يواجهون نقصا حادا في الأمن الغذائي بنهاية العام، بسبب هذا الوباء المستجد.
- ✓ **إنقاذ الوظائف ومنشآت الأعمال** نتيجةً للآثار التي خلَّفتها أزمة كورونا: لقد تأثر في الوقت الحالي أربعة من كل خمسة أشخاص من القوى العاملة في العالم البالغ عددهم 3.3 مليار بالإغلاق الكامل أو الجزئي لأماكن العمل (إجراءات الحجر الصحي)، ويواجه ما يقرب من 80% من العمال في الاقتصاد غير الرسمي في العالم -أو 1.6 مليار شخص- معوقات شديدة لكسب الرزق بسبب الإغلاقات الناجمة عن جائحة كورونا وعملهم في قطاعات تضررت بشدة من الجائحة، فإن آثار فقدان الأجور سوف تنتقل تدريجيا من الأسر إلى المجتمعات المحلية إلى المجتمعات بأسرها، ولهذا خصص كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبعض المؤسسات الدولية الأخرى إجراءات استعجالية لمساندة القطاع الخاص في بعض الدول حتى تتمكن المؤسسات من الاستمرار في العمل والحفاظ على الوظائف، ونعمل أيضا لمعالجة تعطل سلاسل التوريد التي تعتبر ذات أهمية بالغة للأزمة الصحية الحالية. (bank world, 2020)
- ✓ **استجابة عالمية كبيرة ومُنسَّقة لكل دول العالم:** إن مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تدعوان الحكومات والقطاع الخاص وشركاء التنمية والمنظمات متعددة الأطراف من مختلف الأطياف من العام والخاص، أنه بمقدورهم التصدي لهذا التحدي، وبالمثابرة على هذا التضامن العالمي القوي والذي إن شاء الله ستُكلَّل بالنجاح في مكافحة هذه الجائحة. (van Trotsenburg, 2020)

3.IV- إجراءات وتدابير مشتركة بين دول العالم :

لقد أقرت معظم دول العالم تدابير سريعة لمواجهة هذه الجائحة بحيث اتخذت إجراءات لحماية الأرواح واحتواء انتشار الفيروس ودعم القطاعات المتضررة بشدة، وعلى الرغم من زيادة الإنفاق على الصحة العامة في كل البلدان لدعم الحالة الطارئة وتعزيز البنية التحتية في مجال الرعاية الصحية فقد تباينت الاستجابات المتعلقة بالصحة حسب حالة الاستعداد ومستويات الإنفاق لكل دولة ومن بين هذه التدابير والإجراءات المتخذة نجد: (W & Mehdi , 2020)

- تقديم تغطية واسعة ومزايا كافية للمجموعات الهشة على أساس تصاعدي – أي تقديم مزايا أكثر سخاء للشرائح الأفقر.
- منع انتقال العدوى محليا والحد منها من خلال توفير تجهيزات المختبرات، وأنظمة المراقبة المحسنة، وتدريب المستجيبين في الخطوط الأمامية.

- بناء أو توسيع منشآت الرعاية السريرية، مثل إعادة تجديد وحدات العناية المركزة أو العيادات الداخلية في المستشفيات، وتجهيز منشآت الحجر الصحي وتوفير المعدات الطبية مثل القفازات والأقنعة وأجهزة التنفس الصناعي المنقولة
- بناء الأنظمة من أجل المراقبة المجتمعية الآنية للأمراض من خلال مشاركة المواطنين على نحو استباقي يقوم على الشواهد والأدلة.
- تقوية التعاون من أجل البحث والاستجابة بغرض تسهيل تطوير اللقاحات والعلاجات وغيرهما من التدابير.
- ضمان إدراج برامج التعلّم عن بالاعتماد على التكنولوجيات المتقدمة أو البسيطة حسب إمكانيات كل دولة، وذلك استنادًا إلى موثوقية مصادر الإنترنت ومهارات استخدام الحاسوب لدى أعضاء هيئات التدريس والطلبة من خلال استخدام منصات التعلم الرقمي المتكاملة، والمساقات الهائلة المفتوحة عبر الإنترنت، والبث عبر أجهزة التلفزيون في بعض الدول. (وكبيديا، 2020)
- تخطيط الجدول الدراسي لبرامج التعلّم عن بعد من خلال تكثيف النقاش مع الأطراف المعنية لفحص المدة المحتملة لإغلاق المدرسة، من خلال وضع مخطط الجدول اعتمادًا على حالة المناطق المتأثرة، واحتياجات الطلاب لتجنب منهجيات التعلم التي تتطلب التواصل وجهًا لوجه مما قد يؤزم الوضع الصحي أكثر. .(unesco, 2020)

V- آثار الجائحة على الاقتصاد العالمي:

أدت إجراءات وتدابير مواجهة جائحة كورونا خلال الربع الأوّل من سنة 2020 إلى تباطؤ نمو الإقتصاد العالمي، فمن من المتوقع حسب صندوق النقد الدولي أن يشهد انكماشا حادا بواقع -3% (تراجع إجمالي الناتج العالمي) سنة 2020، لتسبب هذه الجائحة أزمة إقتصادية عالمية من خلال التراجع الحاد في كل من الطلب الكلي، الإستهلاك والانفاق العام، سلاسل التوريد، قِطاع التصنيع العالمي والخدمات، عائدات السياحة، حركة التِّجارة الدولية، تدفقات الإستثمارات الاجنبية، تراجع مؤشرات الأسواق المالية العالمية وأسعار النفط.

ومثلما فيروس كورونا معدٍ على المستوى الصحي للأفراد فقد كان معد إقتصاديا بين البلدان ليشكل من خلال تأثر إقتصاداتها على مستوياتها المحلية أزمة اقتصاد عالمية عبر قنوات التأثير المتبادل، وفي هذا السياق توجد عدة قنوات يؤثر من خلالها فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي، وهي: (الخاطر، 2020)

- **التبادل التجاري:** حيث تؤثر الجائحة من خلال عرقلة الإمداد وتعطيل سلاسل التوريد إلى إعاقة الإنتاج وإضعاف كل من الطلب والعرض العالميين، ما يؤدي بدوره إلى تقلص الطلب على الطاقة.

- **الترابط المالي:** وقد طال تأثيره المادي والمعنوي أسواق المال العالمية التي شهدت انهيارات وأسوأ أداء منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية عام 2008، وبهذا تعطي أسواق المال مؤشرا سلبيا على شعور المستثمرين بتوجهات تأثير الفيروس على الاقتصاد العالمي.

- **السياحة والنقل:** حيث تؤثر الجائحة على كل من الطلب والعرض العالميين من خلال خفض معدلات الرحلات بسبب غلق حدود العديد من الدول وغلق العديد من المطارات حول العالم.

أما على مستوى الاقتصاد المحلي للدول فيؤثر الفيروس من خلال ثلاث قنوات: (الخاطر، 2020)

- **إعاقة النشاط الاقتصادي:** وذلك عبر إعاقة كل من الإنتاج، الخدمات، المواصلات، النقل، السياحة والتسوق وإضعاف العرض والطلب، حيث العديد من المدن وُضعت تحت حظر التجول وتحولت إلى مدن أشباح كما شهدنا في الصين وإيطاليا والعدد أخذ في الازدياد حول العالم.

- **تكاليف التصدي والاحتواء:** من إنقاذ ودعم وإجراءات احترازية لقطاع الصحة والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية بتكاليف باهظة وآخذة في الارتفاع.

- **الثقة واليقين:** فالارتباك وعدم اليقين يضعفان الثقة، ويؤدي ذلك إلى الإحجام عن الاستثمار والإنفاق والسياحة.

وسنحاول تفصيل وتحديد أهم الآثار الناتجة عن جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي من خلال توزيع الدراسة على كبرى القطاعات المتضررة، فيما يلي:

1.V- قطاع الصناعة:

من المتوقع أن ينخفض نمو التصنيع العالمي الذي كان قد تباطأ بالفعل سنة 2019 نتيجة التوترات التجارية بين الاقتصادات المهيمنة بسبب الاضطرابات الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا، وكما هو موضح في الجدول رقم (01).

الجدول رقم (01): تطور مؤشر الإنتاج الصناعي (سنة الأساس 2015)

	العالم	شرق آسيا	أوروبا	أمريكا الشمالية	الصين
جويلية 2019	113.6	105.1	106.1	103.9	129.9
أوت 19	113.7	103.4	106.2	104.5	130.5
سبتمبر 19	114.2	105.2	106.2	103.9	131.7
أكتوبر 19	113.4	102	105.6	103.2	131.8
نوفمبر 19	114.1	101	105.8	104.2	133.4
ديسمبر 19	114.2	103	104	104.3	134
جانفي 2020	103	104.3	105.5	104.2	99.8
فيفري 2020	102.6	102	104.9	104.2	100.3

Source : établie par les chercheurs a partir de: Angela Me, Haishan Fu, Op.Cit., p 26.

فطوال سنة 2019، كان التصنيع العالمي يشهد بالفعل انخفاضًا ثابتًا في نمو الإنتاج، حيث سجلت البلدان الصناعية بشكل خاص انكماشا ملحوظا في الإنتاج، ولا تزال الصين تُظهر معدلات نمو ربع سنوية عالية تجاوزت 5% في نهاية العام، وفي الشهرين الأولين من سنة 2020 أظهرت الصين انخفاضًا حادًا في الإنتاج مع بداية إغلاق ووهان ومناطق أخرى لاحتواء الفيروس في نفس الوقت.

وبالنسبة للبلدان الصناعية المجمعة إلى مجموعات البلدان أمريكا الشمالية وأوروبا وشرق آسيا، فلا يمكن قياس الآثار المباشرة لجائحة كورونا بأحدث بيانات فيفري 2020، حيث باشرت معظم البلدان القيود الاقتصادية شهر مارس، وبالرغم من ذلك بدأت هذه البلدان عام 2020 مع مزيد من الانخفاضات في الإنتاج التصنيعي؛ كما يظهر إجمالي الإنتاج الصناعي العالمي انخفاضًا حادًا ناتجًا بشكل رئيسي عن حصة كبيرة من الصين في التصنيع العالمي. ومن المرجّح أن قطاع التصنيع العالمي وبسبب جائحة كورونا سيتأثر من ثلاثة جوانب: (محمود السيد، 2020)

- تعطل الإمدادات المباشرة سيعيق الإنتاج، حيث يركز الفيروس على قلب التصنيع في العالم (شرق آسيا) وينتشر بسرعة في الشركات الصناعية العملاقة الأخرى في الولايات المتحدة وألمانيا.
- ستؤدي العدوى في سلسلة التوريد إلى تضخيم صدمات التوريد المباشرة، حيث ستجد قطاعات التصنيع في الدول الأقل تأثرًا صعوبة أكبر وأكثر تكلفةً في الحصول على المدخلات الصناعية المستوردة من الدول المتضررة بشدة، ومن ثَمَّ من بعضها بعضًا.
- ستكون هناك اضطرابات في الطلب بسبب حالات الركود وانخفاض الاقتصاد الكلي، وبسبب حالة الترقب والتأخير في الشراء التي تُسيطر على المستهلكين والمستثمرين.

2.V- قطاع التجارة:

قدّرت التحاليل التي أجراها فريق من الخبراء الاقتصاديين المتخصصين في قطاع التجارة والتابع للمفوضية الأوروبية انخفاضًا بنسبة 9.7٪ في التجارة العالمية سنة 2020، وبالنسبة للاتحاد الأوروبي ينتج عن الانكماش الاقتصادي المتوقع والمتعلق بالجائحة انخفاضًا بنسبتي 9.2٪ و8.8٪ في كل من صادراته ووارداته من سلع وخدمات من ونحو خارج الاتحاد الأوروبي سنة 2020، أي ما يعادل انخفاضًا في الصادرات بحوالي 285 مليار يورو و240 مليار يورو في الواردات خارج الاتحاد الأوروبي (السلع و الخدمات مجتمعة). وقد توصلت تقديرات هذا الفريق إلى أن صادرات القطاعات الأولية (بخلاف الطاقة) وتجارة الخدمات كانت أقل تأثراً من نشاطات قطاع التصنيع والتي يشهد معظمها انكماش الصادرات بأزيد من 10٪، وأنّ معدات النقل والآلات الكهربائية تتأثر بشدة. (Chief Economist Team of DG Trade in European Commission, 17/04/2020, p. 2)

كما قامت أمانة منظمة التجارة العالمية مؤخرًا بمحاكاة الآثار الاقتصادية المحتملة لجائحة كورونا على التجارة الدولية، متوقعة أن تنخفض التجارة العالمية للبضائع بنسبة تتراوح بين 13٪ و32٪ سنة 2020، ومقارنة بتقديرات المفوضية الأوروبية تتوقع أن تنخفض الصادرات الأوروبية بنسبة تتراوح من 12٪ إلى 33٪ ووارداتها بنسبة تتراوح بين 10٪ إلى 25٪ حسب الافتراضات حول طول وخطورة أزمة الجائحة ووفقا لسيناريوهات الناتج المحلي الإجمالي العالمي، حيث تعتمد توقعات المنظمة وبشكل كبير على تقديرات الناتج المحلي الإجمالي والتي عادة ما تكون مستمدة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مناطق مختلفة كمدخلات في نموذج توقعات التجارة، وتستند تقديرات منظمة التجارة العالمية إلى ثلاثة سيناريوهات

محتملة للناتج المحلي الإجمالي العالمي وبصدمات أكبر من نظيرتها المعتمدة في دراسات أخرى تتراوح من -4.8 ٪ إلى -11٪. (Chief Economist Team of DG Trade in European Commission, 17/04/2020, pp. 2-3)

ووفقا لتقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) فإنّ قيمة التجارة العالمية للسلع وبالرغم من تسجيلها تراجعا بنسبة 3% فقط خلال الربع الأول من سنة 2020 ()، ستعرف تدهورا كبيرا خلال الربع الثاني وبنسبة تصل إلى 26.9% تزامنا مع تزايد إنتشار الجائحة وتبعاتها من إجراءات وتدابير المواجهة. ومن جهة أخرى انخفضت أسعار السلع بمعدل متسارع، حيث فقد مؤشر أسعار السلع الأساسية المعتمد من قبل الأونكتاد 1.2% من قيمته شهر جانفي من سنة 2020، و8.5% شهر فيفري و20.4% شهر مارس (إنخفاض لم يشهده العالم منذ الحرب العالمية الثانية)، وكانت أسعار النفط السبب الرئيسي وراء هذا التطور، حيث سجل انخفاضًا في الأسعار بنسبة 33.2% خلال شهر مارس، في حين شهدت المعادن والخامات والمواد الغذائية والمواد الزراعية انخفاضا في الأسعار بنسبة لم تتجاوز 4%. (Angela & Haishan, 2020, p. 22)

وتجد الإشارة إلى أنّ معظم الدول التي إنتشر فيها الفيروس قد شهدت ظاهرة استهلاك واقبال غير عقلاني على السلع والمنتجات الغذائية ومنتجات التنظيف والتطهير خلال الأشهر الأولى من أجل إدخارها تحسبا لإستمرار الأزمة، وفي المقابل تكدست العديد من باقي أنواع المنتجات "الملابس، السيارات، المنتجات الالكترونية والكهرومنزلية، ومنتجات الاعلام والاتصال...".

في حين أنّ الطلب على المنتجات الطبية والصيدلانية " الكمامات، وبعض أنواع الأدوية كالمسكنات ومضادات الآلام وخفض الحرارة...." قد شهد إرتفاعا كبيرا على المستويات المحلية للدول لتنتعش تجارتها على المستوى العالمي فقد إرتفع طلب الدول عليها وبالخصوص على تجهيزات الانعاش، أجهزة التنفس الاصطناعي، وقصاصات إختبار والكشف على المرض أو الإصابة بالفيروس، وكما يوضحه الشكل رقم (03):

شكل رقم (03): توزيع إجمالي واردات العالم من السلع والمنتجات الطبية حسب نوع المنتوج لسنة 2019

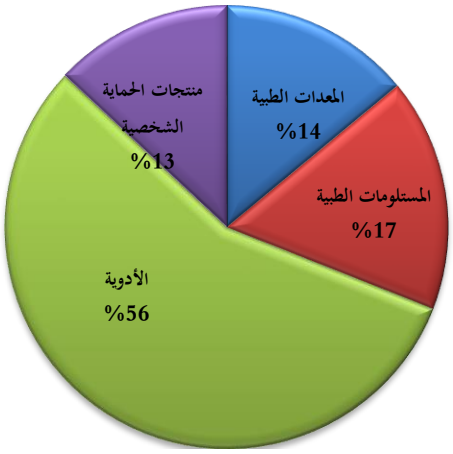

Source : établie par les chercheurs a partir de: Angela Me, Haishan Fu, Op.Cit., p24.

فإنّ تجارة السلع والمنتجات الطبية والتي تمثل 5% من إجمالي التجارة العالمية للسلع خلال سنة 2019، تتوزع بنسب متفاوتة بين مختلف الأنواع، تتصدرها الأدوية، ويُتوقع أن ترتفع هذه النسبة خلال سنة 2020 خصوصا إذا تم التوصل إلى علاجات فعالة أو لقاحات مع نهاية السنة.

3.V- السياحة والنقل:

في أزمة لم يسبق لها مثيل لقطاع السياحة كما هو موضح في الشكل رقم (04)، وبالاستناد إلى سرعة الاحتواء ومدة تقييد السفر وإغلاق الحدود تشير تقديرات منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة (UNWTO) إلى انخفاض بنسبة 60٪ إلى 80٪ في عدد السياح دوليا سنة 2020 مقارنة بالسنة السابقة، فالأكيد أنّ إغلاق الحدود وحظر السفر وإجراءات الحجر الصحي في العديد من البلدان عوامل تؤثر بشكل مباشر على قطاع السياحة بشكل لا جدال فيه. وتشير البيانات المتاحة إلى انخفاض عدد الوافدين فعليا في شهر مارس بنسبة 60٪ مقارنة بنفس الشهر من السنة السابقة. (Angela & Haishan, 2020, p. 28)

شكل رقم (04): تطوروتقديرات عدد السياح الدوليين الوحدة (مليون سائح)

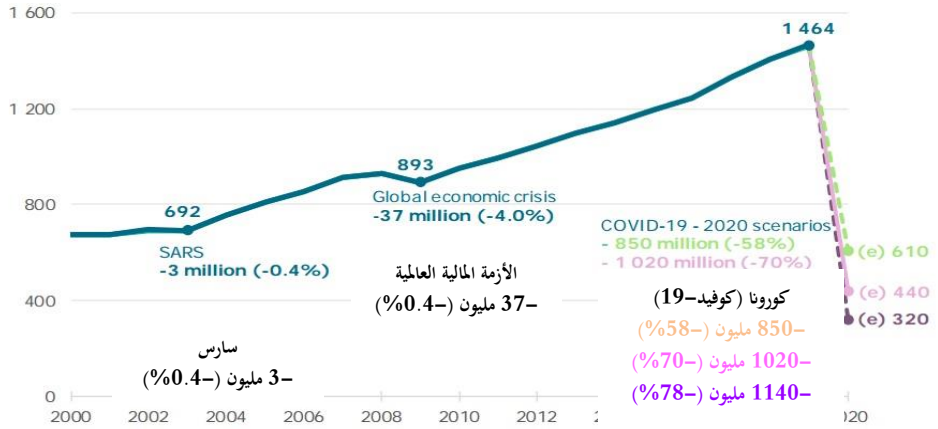

Source : établie par les chercheurs a partir de: Angela Me, Haishan Fu, Op.Cit., p 28.

وتجدر الإشارة إلى أن العديد من البلدان الأكثر تأثرا بجائحة كورونا من حيث عدد الإصابات هي أطراف فاعلة رئيسية في النظام السياحي العالمي، إما كوجهات أو أسواق مصدر أو كليهما، وستمتد آثار الأزمة على هذه الاقتصادات إلى بلدان أخرى، لذا من المتوقع أن يكون التأثير بالغ الأهمية بشكل خاص على المناطق التي تعتمد بشكل كبير على السياحة الدولية، حيث أنّ توقف السياحة سيؤثر لا محالة على العديد من الخدمات مثل الفندقة والإقامة والتي إنخفضت بنسبة 75% شهر مارس، الإطعام، خدمات الترفيه والنقل والمواصلات. (Maryla, Aaditya, & van der Mensbrugghe, 2020, p. 4)

وبالنسبة لقطاع النقل فقد شهد هو الآخر تأثرا مباشرا بسبب إجراءات الغلق وعزل وحجر مناطق بأكملها والتباطؤ الكبير في حركة الأشخاص عبر العالم في حد ذاته، ما أكدته العديد من الدراسات حول حركية وتنقل الأشخاص في زمن الجائحة، والأكيد أنّ انكماش حركة النقل العالمي بين البلدان وحتى داخل البلد الواحد، كانت لها آثار سلبية على مختلف مؤسسات النقل (بري، بحري وجوي)، وتُعد الآثار جد وخيمة بالنسبة لشركات الطيران نظرا لإرتفاع تكاليفها.

ومن المتوقع أن تخسر شركات الطيران في جميع أنحاء العالم 113 مليار دولار من الإيرادات سنة 2020، ففي ذروة تفشي المرض تم إلغاء 70٪ من الرحلات المجدولة في الصين، ليتوقف السفر الدولي اعتبارًا من منتصف مارس 2020، حيث قدر مجلس السياحة والسفر العالمي (WTTC) انخفاض السفر العالمي بنسبة 25% على الأقل سنة 2020. (Maryla, Aaditya, & van der Mensbrugghe, 2020, p. 4)

في حين أشار تحليل الأثر الاقتصادي لمنظمة الطيران المدني الدولي (ICAO) بسبب الجائحة على نشاط الطيران إلى أنه في شهر مارس تم تخفيض 38٪ من سعة المقاعد عالميًا مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019، وانخفض عدد الركاب بنسبة 54٪ ما يعادل 198 مليون راكب (Angela & Haishan, 2020, p. 18) كما هو موضح في الشكل رقم (05).

شكل رقم (05): تطورعدد ركاب شركات الطيران خلال الربع الأول من سنة 2020 حسب المنطقة

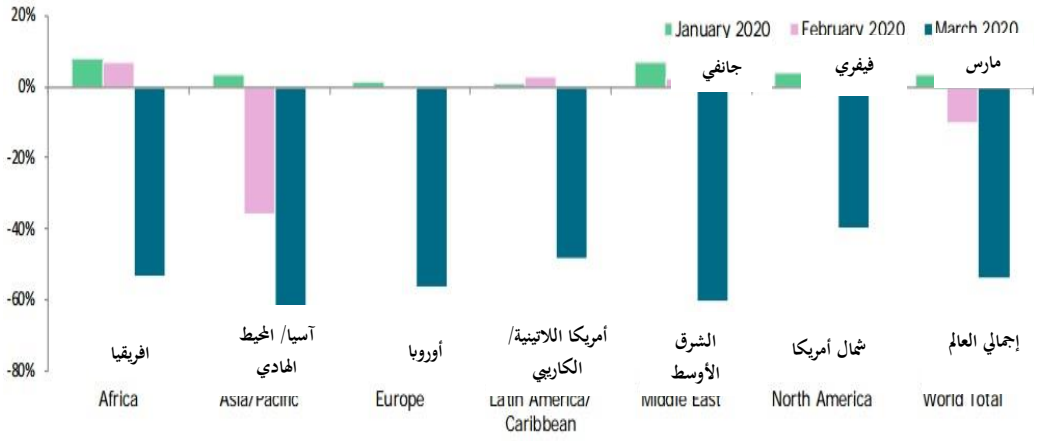

Source : établie par les chercheurs a partir de: Angela Me, Haishan Fu, Op.Cit., p 18.

حيث سجلت منطقة آسيا/ المحيط الهادئ أكبر انخفاض في أعداد الركاب بمقدار 85 مليون بنسبة تجاوزت 60%، تليها باقي المناطق، وانخفضت حركة الشحن الجوي بنسبة 19٪ في مارس ، ليقابلها الطلب المتزايد على ناقلات البضائع في نقل الإمدادات الطبية.

ومن الملاحظ جليّا أنّ قطاع النقل من بين القطاعات الأكثر تأثرا بعواقب تفشي جائحة كورونا، إذ أنّ سبب وجود مؤسساته هو نقل الأشخاص والبضائع في جميع أنحاء العالم للسفر، السياحة، التجارة، الأعمال...، كما أنه يحفز الاقتصادات العالمية من خلال ربط مختلف مكوناته وتمكين حركيته.

4.V- القطاع المالي:

فرضت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) تحديا تاريخيا، ففي منتصف فيفري 2020 حين بدأ المشاركون في السوق يخشون أن يتحول تفشي هذا الفيروس إلى جائحة عالمية، حدث هبوط حاد في أسعار الأسهم عن مستوياتها المبالغ فيها سابقا، وفي أسواق الائتمان، سجلت فروق العائد ارتفاعا شاهقا وخاصة في القطاعات الخطرة كالسندات عالية العائد، قروض الرفع المالي، والدين الخاص حيث وصل نشاط الإصدار إلى حالة من التوقف، وهبطت أسعار النفط إزاء ضعف الطلب العالمي وفشل بلدان أوبك+ في التوصل إلى اتفاق حول تخفيضات الإنتاج، مما زاد من ضعف الإقبال على المخاطرة، كما وأدت هذه الظروف السوقية المتقلبة إلى هروب المستثمرين بحثا عن الجودة، مع انخفاض حاد ومفاجئ في عائدات سندات الملاذ الآمن. (صندوق النقد لدولي، 2020)

وأدى عدد من العوامل إلى تضخيم تحركات أسعار الأصول، مما ساهم في تشديد الأوضاع المالية بشكل حاد وسرعة غير مسبوقة، وظهرت بوادر الضغوط في الأسواق الرئيسية للتمويل قصير الأجل، بما في ذلك السوق العالمية للدولار الأمريكي – وهو تطور يعيد إلى الأذهان الديناميكية التي رأيناها آخر مرة أثناء الأزمة المالية منذ عشر سنوات. وحدث تدهور كبير في سيولة السوق، وهو ما شمل أسواقا يُنظر إليها تقليديا باعتبارها عميقة جدا. وتَعَرَّض المستثمرون بأموال مقترضة للضغوط، وورد أن بعضهم اضطروا إلى إغلاق مراكزهم الاستثمارية لسد مطالبات تغطية حساب الهامش واستعادة توازن محافظهم الاستثمارية. (صندوق النقد الدولي، 2020)

5.V- أسواق العمل والتشغيل :

تسببت الجائحة ومن خلال تأثر مختلف قطاعات الإقتصاد العالمي في أزمة بطالة عالمية وتصريح العديد من العمال وفي بداية شهر أفريل من سنة 2020، وحسب تقديرات منظمة العمل الدولية فإنّ ما يمثل نسبة 81% من العمالة العالمية تعيش في بلدان مستها الجائحة وطالتها إجراءات وتدابير الوقاية منها، لتنخفض هذه النسبة بحلول 22 أفريل إلى ما يقارب 68% بعد رفع الإغلاق عن أماكن العمل في الصي (Angela & Haishan, 2020, p. 20) ن.

وبغية تقدير التراجع العالمي في العمالة نتيجة للجائحة صممت منظمة العمل الدولية نموذجا يتنبأ بانخفاض عدد ساعات العمل بناءا على البيانات الاقتصادية وبيانات سوق العمل في الوقت الفعلي، وقد خلصت نتائج النموذج إلى أنّ عدد ساعات العمل التي يعملها العمال في جميع أنحاء العالم قد إنخفضت بنحو 4.5% خلال الربع الأول من سنة 2020 لتنخفض بما نسبته 10.5% خلال الربع الثاني كما يوضحه الشكل رقم (06).

شكل رقم (06): نسبة الانخفاض المقدر في ساعات العمل الإجمالية (%)

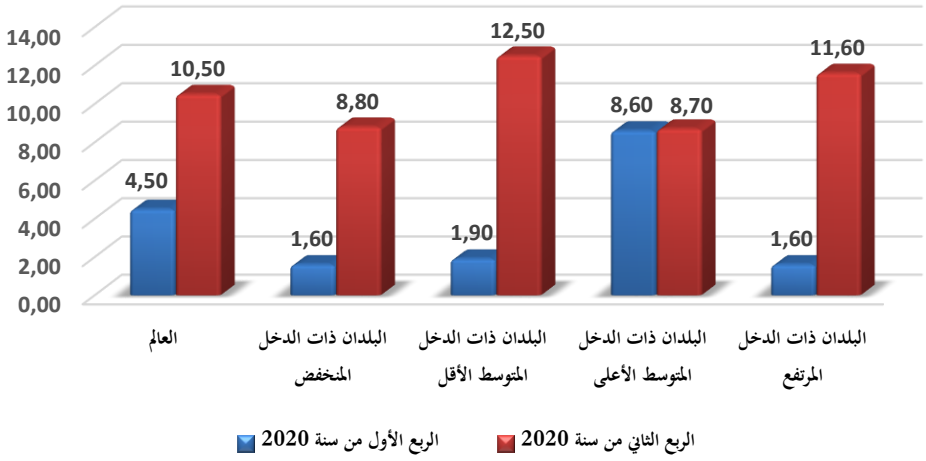

Source : établie par les chercheurs a partir de: Angela Me, Haishan Fu, Op.Cit., p 20.

حيث يعادل هذا الإنخفاض (10.5%) حسب تقديرات المنظمة ما مقداره 305 مليون عامل بدوام كامل وبـ 48 ساعة عمل خلال الأسبوع، ومن خلال الشكل فإن نتائج النموذج تشير إلى أنّ نسبة الإنخفاض في إجمالي ساعات العمل سترتفع في الربع الثاني مقارنة بالربع الأول من سنة 2020، وأنّ عمال البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى والبلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع سيواجهون أزمة البطالة بشكل أشد مقارنة بباقي البلدان.

إنّ تأثيرات جائحة كورونا على سوق العمل غير مسبوقة، فعادة ما أدى إنكماش الاقتصاد العالمي إلى إنخفاض في التوظيف، في حين أدت الأزمة الحالية إلى توقيف التوظيف بشكل مفاجئ والتصريح الفوري للعمال بشكل كبير بسبب عمليات غلق أماكن العمل والمناداة بالبقاء في البيوت، ما يجعل منها أسوأ أزمة عالمية على الأقل من هذا الجانب منذ الحرب العالمية الثانية كما يشير الواقع إلى أنّ إنخفاض ساعات العمل قد تجاوز بالفعل نظيره في الأزمة العالمية 2008-2009.

ومن خلال ما سبق لعلّ أهم ما يمكن إستنتاجه هو أنّ قطاع الخدمات (المالي، التجاري، السياحة والنقل...) قد تأثر بشكل أكبر من القطاع الصناعي، كما أنّه من الصّعب حاليا التّنبّؤ الدقيق بمدى تأثير جائحة كورونا على الإقتصاد العالمي، لأنّ آثارها ستستمر على المدى المتوسط ولن تتضح إلاّ على المدى البعيد، ويبقى ذلك مرتبطا بتطوّرات جهود منع انتشارها، لذلك يجب على الدّول أن تنفق في هذه المرحلة وتتّخذ إجراءات وتدابير حاسمة على صعيد جميع السياسات خصوصا الماليّة والنّقديّة، بالإضافة إلى الدّعم الماليّ للحدّ من مضاعفات فيروس كورونا على الإقتصاد العالميّ، وذلك من أجل تفادي وقوع إنهيار قد يُحدث أضرارًا أكبر من تلك المتوقّعة، كما أنّ التعاون الدولي متعدد الأطراف ضروري لمعالجة هذه الأزمة الاستثنائية، فترسيخ مبادئ الاقتصاد التعاوني (التضامني الانساني) أضحت ضرورة ملحة.

VI- استشراف الوضع الاقتصادي العالمي في ظل جائحة كورونا :

حلّ فيروس كورونا ضيفاً ثقيلاً على دول العالم، ليشكل ليس فقط أزمة صحية فحسب، بل أزمة اقتصادية عالمية لها أثر هائل على كل إقتصادات البلدان، وسنحاول من خلال هذا المحور إبراز أهم السيناريوهات المحتملة لتفشي هذه الجائحة العالمية، وما تأثيرها على الاقتصاد العالمي خاصة على المدى المتوسط بنهاية سنة 2020، وهنا يتعلق الأمر بعملية إسقاط خطي للحاضر على المستقبل القريب، من خلال تقديم سيناريو متشائم في حالة عدم السيطرة على الفيروس في نهاية سنة 2020، وأخر متفائل في حالة السيطرة عليه خلال هذه الفترة.

VI.1- السيناريو المتشائم (عدم السيطرة على الفيروس في نهاية سنة 2020)

ويمكن تقسيم هذا السيناريو الى تصورين: الأول يتمثل في حالة تواصل إجراءات الحجر الصحي (الكلي والجزئي) للتخفيف من انتشار الفيروس، والثاني حول حدوث موجة ثانية لانتشار الفيروس خاصة عند تغير المناخ في منتصف الخريف، وهذا فافتراض انه سيستمر تفشي الفيروس إلى قرب نهاية العام الحالي، حيث سيكون من الصعب إنتاج عقاقير أو أمصال تؤدي للسيطرة عليه.

VI.1.1- تواصل إجراءات الحجر الصحي (الكلي والجزئي) للتخفيف من انتشار الفيروس في نهاية سنة 2020:

إن عزل العديد من الدول عن بعضها البعض بعد إغلاق الحدود وتعليق العديد من الرحلات الجوية، و فرض قيودًا على الملايين من البشر في الحجر الصّحيّ والتباعد الاجتماعي المنتهج من قبل 90% من دول العالم المتضررة من هذه الجائحة، و إقفال الجامعات والمدارس والأماكن العامة والمقامات الدينية والأنشطة الرياضية والمرافق السياحية والمطارات، و المصانع والمراكز التجارية لإبطاء انتقال العدوى، هذا ما سيؤثر على الاقتصاد العالمي بالتدهور والانخفاض، خاصة مقارنة بالتنبؤات الاقتصادية قبل تفشي الفيروس من عدة أوجه، وسنركز في هذه الدراسة على الأثر المتوقع في الميدان الاقتصادي على المدى المتوسط. (النمر علي، 2020).

وتعكس تنبؤات الاقتصاد العالمي الواردة في تقرير صندوق النقد الدولي فهمنا الحالي لمسار الجائحة وإجراءات الصحة العامة اللازمة لإبطاء انتشار الفيروس وحماية الأرواح وإتاحة الفرصة لنظم الرعاية الصحية كي تتعامل معها على نحو فعال، وفي هذا الصدد ينبغي أن تقوم جميع الحكومات بالإنفاق اللازم على الرعاية الصحية بشكل كاف لتلبية احتياجات السكان بغض النظر على الحيز المالي المتاح لها في هذه الفترة، ونجد بعض الدول خاصة النامية منها ستوجه ميزانيات عدة قطاعات مثل السياحة والرياضة والتعليم الى قطاع الصحة لأنه يعتبر أولوية في هذه الفترة، مما يعطي نظام الرعاية الصحية وقتا كافيا للتعامل مع طفرة الطلب على خدماته وإمهال الباحثين وقتا كافيا لمحاولة إيجاد أدوية ولقاح، ويمكن أن تساعد هذه الإجراءات على تهيئة السبيل لتعافي الاقتصاد، وهذه الإجراءات يمكن أن تخفف من تأثير كوفيد-19 الاقتصادي بما يتراوح من 30% إلى 40%، أي تقليل الخسائر الاقتصادية العالمية بسبب الوباء بما يتراوح من 4.1 تريليون إلى 5.4 تريليون دولار خلال نهاية السنة الحالية. (صندوق النقد الدولي، 2020، صفحة 11)

ومن المرجح جدا أن يمر الاقتصاد العالمي هذا العام حسب هذا السيناريو بأسوأ ركود وانكماش تَعَرَّض له منذ سنوات "الكساد الكبير" متجاوزا في ذلك تداعيات الأزمة المالية العالمية سنة 2008، وهذا إسنادا الى العديد من دراسات المراكز البحثية

والمحللين الاقتصاديين الذين قرروا إعادة النظر في التوقعات الخاصة بنمو الاقتصاد العالمي في سنة 2020، وهذا بخلاف التوقعات الصادرة عن صندوق النقد الدولي الأخيرة، بحيث تتوقع مؤسسة أكسفورد للاقتصاد أن تراجع معدلات نمو الاقتصاد العالمي بنحو انخفاض بـ 1.2 نقطة مئوية ليصل معدل النمو إلى 2.1% في سنة 2020 و 1.4 نقطة مئوية ليصل الى 2 % في سنة 2021، وبهذا ستتراجع معدلات نمو الاقتصادات المتقدمة و مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بـ 1.4 نقطة مئوية لاقتصاديات الدول المتقدمة و 1.3 نقطة مئوية لاقتصاديات الدول الصاعدة و 1.1 نقطة مئوية لاقتصاديات الدول النامية بخلاف التوقعات التي كانت تقدر معدلات النمو بـ 3% ،3.5%،3.6% على التوالي، ليصل معدل النمو إلى 1.6% في اقتصاديات الدول المتقدمة و 2.2% و 2.5% في اقتصاديات الدول المتقدمة والدول النامية على التوالي سنة 2020، وهذا في حالة تواصل إجراءات الحجر الصحي للتخفيف من انتشار الفيروس الى غاية نهاية سنة 2020، مما يؤدي إلى خسائر إجمالية ستصل الى نحو 3 تريليون دولار على الاقتصاد العالمي، ولكن هذه الأرقام قابلة للارتفاع في حال استمر الفيروس لفترة أطول مما هو متوقع، وهذا في ظل التراجع الحاد في الطلب الكلي على الاستهلاك والإنفاق العام، عائدات السياحة، سلاسل التوريدات، قِطاع التصنيع العالمي والخدمات، حركة التِّجارة الدولية، تراجع أسعار النفط، وتدفقات الاستثمارات الأجنبية. (European Commission, 17/04/2020, pp. 3-4)

من المتوقع حسب هذا السيناريو أيضا أن تنخفض التحويلات العالمية إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل على نحو حاد بحوالي 20% في سنة 2020 لتصل إلى 445 مليار دولار بسبب الأزمة الاقتصادية الحالية وتدابير الإغلاق، والذي سيكون أكبر انخفاض في التاريخ الحديث للأجور ومعدلات توظيف العمالة المهاجرة، وهي الشريحة الأكثر تعرضًا لفقدان الوظائف والأجور في البلد المضيف، وهذا ما يمثل خسارة في الموارد المالية الأساسية للأسر المعيشية الضعيفة والأولى بالرعاية، لأن التحويلات في السابق كانت تقوم بدور مهم في مواجهة التقلبات الدورية عندما يرسل العاملون المزيد من الأموال إلى أوطانهم في أوقات الأزمات والشدائد، ولكن هذه المرة، طال أثر هذه الجائحة جميع البلدان، وخلقت المزيد من الريبة وانعدام اليقين. (Bank the World, 22/04/2020)

أما بالنسبة لمستقبل الأسواق المالية والتي تعتبر المرأة الكاشفة لاقتصاديات الدول في ظل تداعيات هذه الجائحة ستكون من أكبر الخاسرين(CNBC, 2020) ، وهذا ما تعكسه بعض المؤشرات العالمية للأسواق المالية التي انخفضت بحدة منذ بدء تفشي الفيروس، كما ستدفع المخاوف بشأن الانتشار العالمي للفيروس الجديد المستثمرين إلى رفع أسعار السندات، مما سيؤدي إلى انخفاض العائدات في الاقتصادات الكبرى في المستقبل، وذلك في الوقت الذي تعتبر فيه سندات الخزانة الأمريكية التي تدعمها الحكومة الأمريكية أصول ملاذ آمن يميل المستثمرون إلى الفرار إليه في أوقات تقلبات السوق وعدم اليقين، كذلك سينخفض العائد على جميع عقود الخزانة الأمريكية إلى أقل من (2%) في نهاية هذه السنة، وهو انخفاض لم يسبق خلال 20 سنة الأخيرة. (Warwick & Roshen, 2020, p. 13)

ونتيجة إقفال العديد من الشّركات والمصانع، والرّكود في الحركة التّجاريّة العالميّة، سيتم تسريح العديد من الموظفين والعمال. في المستقبل، بحيث ذكرت منظمة العمل الدّوليّة في دراسة جديدة «تداعيات الأزمة الاقتصادية الناجمة عن وباء كوفيد-19»، قد تزيد عدد العاطلين عن العمل في العالم ليصل إلى 35 مليونًا في نهاية سنة 2020، كما أنّ تراجع التّوظيف يعني أيضاً خسائر كبيرة في دخل العاملين، وتُقدّر الدّراسة هذه الخسائر بين 860 مليار دولار أمريكيّ و 3.4 تريليون دولار مع نهاية عام 2020، وسيترجم هذا إلى انخفاض في استهلاك السّلع والخدمات، وهذا بدوره يؤثّر على آفاق قطاع الأعمال وعلى الاقتصاد الدولي بصفة عام **(OIT, 2020)** .

2.1.VI- احتمال حدوث الموجة الثانية لانتشار الفيروس (خاصة عند تغير المناخ في منتصف الخريف)

من خلال هذا التصور ستجلب الجائحة موجة ثانية من الفيروس تكون أشد فتكا من الحالية وتختلف اختلافاً بسيطاً عن تصور الحالة الأساسية (تواصل إجراءات الحجر الصحي للتخفيف من انتشار الفيروس)، لان الأمر فيه سيبدأ بنفس الطريقة تقريبًا، مع تخفيف تدريجي لإجراءات الإغلاق في نوفمبر وديسمبر من هذه السنة، ومع ذلك ففي هذا التصور يعود فيروس كورونا مرة أخرى في الخريف، وعلى الرغم من جهود اختبار الفيروس التي ستكون أكثر انتشارًا وتتبع و أكثر فعالية، فإن الانتشار الجديد سيدفع معظم الاقتصادات إلى الإغلاق النهائي مرة ثانية، ولكن الأزمة في هذه المرة ستدار بخبرة أكبر مما كانت عليه في ربيع 2020، ويمكن أن تكون تدابير الاحتواء أكثر فعالية وتفصيلاً، مما سيجعل بعض المناطق والقطاعات لا تتوقف عن العمل لأغراض إرشادية، ونفترض أن الأمر سيستغرق حتى نهاية افريل 2021 قبل أن تتم السيطرة على الفيروس وتبدأ الاقتصادات العودة إلى طبيعتها، وهذا سيكون "انتعاشاً اقتصاديا على شكل "W"؛ أي انتعاش متذبذب بحدة، على عكس التصور الأول الذي كان انتعاش على شكل V، وسيكون نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي أعلى في هذه الموجة الثانية لانتشار الفيروس مما كان عليه في تصور الحالة الأساسية (لان الأزمة ستدار بخبرة اكبر مما كانت عليه خلال الموجة الأولى)، ومع ذلك قد يستغرق الأمر حتى أواخر عام 2022 قبل أن تعود معظم الاقتصادات إلى مستويات ما قبل الأزمة. **(Activities, 07/05/2020, p. 10)**

وعند سيطرة دول العلم على هذه الجائحة سيتم تحويل مسارات الاقتصاد العالمي بطرق أكثر دقة، فمن جانب كشف تفشي الفيروس عن نقاط ضعف للشركات، وخاصة تلك التي تعتمد بشكل كبير على الصين في سلاسل التوريد والمنتجات، وقد يجبر هذه

الشركات على قطع جزء من اعتمادها على الصين، وهو أمر بدأ بالفعل بسبب الحرب التجارية التي تخوضها الصين مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي قد يخلق انتشار فيروس "كورونا" تحولاً عالمياً نحو تنويع سلاسل التوريد لتوفير حماية أفضل ضد الأزمات الكبرى، التي تؤثر بشكل كبير على دولة واحدة أو منطقة واحدة أكثر من غيرها. (Berger, 2020)

ومن جانب آخر قد تدفع الأزمة الراهنة العالم نحو تكثيف الاستثمارات بقطاعات لم تحظ بالأهمية ذاتها في المستقبل والتي حصلت عليها تلك القطاعات التي تعرضت لأضرار كبيرة بسبب الانتشار الفيروسي الحالي، كذلك بدأت الكثير من الشركات العالمية تعزيز خيارات العمل عن بعد، مما يؤدي إلى حقبة جديدة، حيث يعد العمل من المنزل جزءًا متزايدًا من الجدول الزمني العادي للأشخاص. وهنا يمكننا التعرف على القطاعات الأكثر تأثراً سلباً وإيجاباً بالأزمة الراهنة واستعدادها في حالة تفشي أزمات أخرى . (الخولي، 2020)

ولأن التداعيات الاقتصادية تمثل في الأساس انعكاسا للصدمات الحادة التي تتعرض لها قطاعات معينة، ينبغي أن يطبق صناع السياسات إجراءات جوهرية موجهة على مستوى المالية العامة والسياسة النقدية والأسواق المالية، وستكون استجابة المالية العامة في هذا السيناريو سريعة وكبيرة في كثير من الاقتصادات المتقدمة المتأثرة بالأزمة (كأستراليا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان وإسبانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة)،وفي كثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة (كالصين وإندونيسيا وجنوب إفريقيا)، سيبدأ تقديم دعم كبير من المالية العامة للقطاعات والعمالة الأشد تضررا خلال عدة مراحل في المستقبل، وسيتعين تكثيف هذه الإجراءات المالية إذا استمر تعطل النشاط الاقتصادي أو كان انتعاش النشاط شديد الضعف بعد رفع القيود. وقد يتطلب الأمر دعما خارجيا للاقتصادات التي تواجه قيودا تمويلية في سعيها لمكافحة الجائحة وآثارها، ويمكن أن يؤدي القيام بعملية تحفيز مالي واسعة النطاق إلى الحيلولة دون انخفاض أكبر في مستوى الثقة، وزيادة الطلب الكلي، وتجنب هبوط اقتصادي أعمق، والأرجح أن يكون هذا التحفيز أكثر فعالية بمجرد انحسار الفاشية وفتح المجال أمام حرية حركة الأفراد. (Richard & Weder, 06 /03/ 2020, p. 5)

2.VI- السيناريو المتفائل: السيطرة الفيروس في أفق نهاية سنة 2020 بكل أنحاء العالم

ويمكن تقسيم هذا السيناريو الى تصورين كذلك: الأول يتمثل في حالة التعايش مع الفيروس وإصابة أكبر عدد ممكن من سكان العالم (مناعة القطيع)، والثاني يتمحور حول إيجاد لقاح قبل نهاية سنة 2020 والعودة التدريجية الى الحالة الطبيعية قبل نهاية الثلاثي الأول من سنة 2021.

1.2.VI- التعايش مع الفيروس وإصابة أكبرعدد ممكن من سكان العالم (مناعة القطيع)

مناعة القطيع (مناعة المجتمع) هي شكل من أشكال الحماية غير المُباشرة من هذه الجائحة، بحيث سيكتسب سكان العالم نسبة كبيرة منه مناعة ضد هذا الفيروس بسبب الإصابة بها سابقًا، مما يُوفر حماية للأفراد الذين ليس لديهم مناعة للمرض، وهذا ما يُساعد في عدم نقل هؤلاء الأشخاص للمرض، وبالتالي يُحتمل أن تتوقف سلاسل العدوى حسب هذا السيناريو نهاية سنة 2020، وهذا برفع إجراءات الحجر نهائيا، مما يؤدي إلى توقف أو إبطاء انتشار هذه الجائحة العالمية، وبهذا كُلما زادت نسبة الأفراد الذين لديهم مناعة في المجتمع، كلما قلّ احتمال اختلاط الأفراد الذين لا يمتلكون مناعة مع أشخاصٍ ناقلين للفيروس، مما يُساعد على حمايتهم من العدوى، ولكن هذا الإجراء لديه بعض الأثار السلبية على بعض الأفراد الذين لم يكتسبوا مناعة ضد هذا الفيروس لأسباب طبية مثل نقص المناعة أو تثبيط المناعة، لذلك تعدُ مناعة القطيع مهمة لهذه الفئة من الأفراد، حيثُ تُعتبر وسيلة حماية مصيرية لهم عند الوصول إلى حدٍ مُعين، فإنَّ مناعة القطيع تقضي تدريجيًا على المرض بين السكان في جميع أنحاء العالم، و يؤدي إلى انخفاضٍ تدريجي في عدد حالات العدوى حتى تصل إلى صفر، وساهمت مناعة القطيع في استئصال مرض الجدري في عام 1977، كما ساهمت أيضًا في تقليل انتشار العديد من الأمراض الأخرى، ويُمكن تطبيق مناعة القطيع فقط على الأمراض السارية (المرض القادر على الانتقال من شخصٍ لآخر)، ونجد مرض الكزاز يُعتبر مرضًا مُعديًا وليس ساريًا، بالتالي لا يُمكن تطبيق مناعة القطيع عليه (Wikipedia the free Encyclopedia, 2020)، ويمكن انتهاج هذه السياسة الصحية الفعالة بدل العمل بالتصور الأول (تواصل إجراءات الحجر الصحي (الكلي والجزئي)) لأنها يمكن أن تكون لها بعض الأثار الإيجابية خاصة من الناحية الاقتصادية:

لأنه من المحتمل أن تكون الآثار الاقتصادية للحجر الصحي وقيود السفر أكثر حدة من الآثار المباشرة للوفاة والمرض، وبالتالي فإننا نتاجر بالمرض ضد النمو الاقتصادي، لأنه عادة ما يكون الاقتصاد القوي يبشر بالخير للصحة، حيث يوفر الرخاء (مياه وصرف صحي أفضل وتغذية أفضل وخدمات رعاية صحية أفضل)، ومع ذلك فإن الصحة والاقتصاد في صراع مع هذا الوباء. (Bill , 2020)

ومن خلال هذا السيناريو يجب تعزيز التعاون متعدد الأطراف في الميدان الصحي للتغلب على آثار الجائحة، ومساعدة البلدان التي تفتقر إلى الموارد المالية التي سيصل مجموع احتياجاتها إلى حوالي 170 مليار دولار نهاية 2020 على مواجهة الصدمة الصحية والتمويلية المزدوجة، وتوجيه المعونة للبلدان التي تمتلك نظما ضعيفة للرعاية الصحية، وينبغي أن تسارع البلدان وصندوق

النقد الدولي والمنظمات المالية الدولية الأخرى والمجتمع الدولي بالعمل معا من أجل التوصل إلى لقاح وعلاجات لمقاومة المرض أو تعزيز هذا التصور (مناعة القطيع) للقضاء على الفيروس نهائيا. (صندوق النقد الدولي، 2020، صفحة 14)

2.2.VI- في حالة إيجاد لقاح قبل نهاية سنة 2020 والعودة التدريجية الى الحالة الطبيعية خلال الثلاثي الأول من سنة 2021

حسب هذا التصور نفترض أن الأمور ستعود إلى طبيعتها في الثلاثي الأول من عام 2021، وهذا إذا تم تطوير لقاح قادر على القضاء على انتشار الفيروس المستجد قبل نهاية سنة 2020، وبهذا قد يكون التعافي هنا أسرع وأقوى قليلاً من السيناريوهات الأخرى، حيث يُفترض أن الفيروس سيكون قد أصبح تحت السيطرة تمامًا، هذا ما سيساهم في انتعاش بطئ للاقتصاد العالمي "على شكل حرف "L"، وبهذا يصبح النمو أعلى من معدلات الاتجاه العام، ولكن مستوى إجمالي الناتج المحلي سيظل أدنى من الاتجاه العام في فترة ما قبل الفيروس، ويمكن الانتقال إلى نموذج الانتعاش السريع الذي يطلق عليه V (V shaped recovery) ، وهذا غالباً ما تكون فيه فترة التعافي هي نفسها فترة الركود، ليعود نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى مستوى ما قبل الركود نفسه، وهذا النموذج تكرر حدوثه ست مرات خلال آخر سبع فترات ركود سابقة، ومن خلال هذا التصور المقترح في هذا السيناريو ستتغير بعض الإجراءات خاصة من الناحية الاقتصادية في العديد من الدول بعد السيطرة على الفيروس تماما نذكر منها:

إذا تحقق هذا السيناريو ستقوم الحكومات بتقديم الدعم والإعانات للفئات الأكثر تضررًا من انتشار هذا الفيروس، مما يضغط بصورة كبيرة على ميزانية الدول وخططها التنموية، بالتالي سيؤثر بصورة كبيرة على الوضع الاقتصادي لها، ومن المتوقع أن تنتهي الهيمنة الاقتصادية لبعض الدول لتحل محلها دول أخرى تستطيع بشكل إحداث بعض التوازنات الاقتصادية. **(سارة، 2020)**

على الرغم من كل ما سبق من توقعات، إلا أن حجم الضرر الاقتصادي واستمراره سيتوقف بشكل أساسي على كيفية تعامل الحكومات بعد انتهاء هذا الوباء، حيث إن طبيعة الأزمة الحالية وانتشارها بين مختلف دول وقارات العالم، فرضت خلق روح تعاونية بين مختلف الحكومات في مواجهة الأزمة، وجعلت من الضروري حدوث عملية تنسيق رفيعة المستوى أثناء عملية صنع القرارات واتخاذها. (Richard & Weder, 06 /03/ 2020, p. 39)

VII- الخلاصة:

أحدثت جائحة كورونا (كوفيد-19) أزمة إنسانية وصحية غير مسبوقة، فقد أدت الإجراءات الضرورية لاحتواء الفيروس إلى ركود اقتصادي عالمي حاد خلال النصف الأول من سنة 2020، من خلال تراجع كل من العرض والطلب الكليين، الإستهلاك والانفاق العام، حركة التِّجارة الدولية، سلاسل التوريد، قِطاع التصنيع العالمي والخدمات، قطاع النقل وعائدات السياحة، تدفقات الإستثمارات الاجنبية، تراجع أسعار النفط ومؤشرات الأسواق المالية العالمية؛ كما أنّ النظام المالي قد وقع عليه تأثير حاد بالفعل، ويمكن أن يؤدي احتدام الأزمة إلى التأثير على الاستقرار المالي العالمي.

وهناك درجة كبيرة من عدم اليقين في الوقت الراهن حول مدى حدة الآثار وطول مدتها، فالتوقعات قد ظلت تتغير من شهر إلى آخر، حيث تضمنت عمليات القياس الآني والتنبؤ في تقارير المنظمات العالمية وأهم الدراسات مجموعة واسعة من البيانات، تجسد محددات ومؤشرات متنوعة يتم تحديثها باستمرار لدمج إصدارات البيانات الجديدة، مما يعكس إحتمالات تدهور الإقتصاد العالمي مع كل إصدار جديد وهذا على الأقل خلال المدى القصير.

فقد أفقدت جائحة كورونا العالم توازنه، وكشفت عن ضعف آليات المواجهة لمثل هذه الأزمات، لا سيما وأنها وضعت البلدان أمام خيارين، إمّا عرقلة النشاط الاقتصادي بتفعيل تدابير وإجراءات محاصرة الفيروس لحماية صحة البشر، أو المحافظة على الأنشطة الاقتصادية وتحفيز النمو وعدم الاهتمام بصحة البشر، ما أجبر الدول على تنفيذ سياسات وتحمل المزيد من التكاليف لإيجاد التوليفة الأنسب التي تضمن الموازنة بين كلا الخيارين.

- الفرضية الأولى:

لعلّ أهم ما ميّز الأزمة الإقتصادية العالمية المنجرة عن جائحة كورونا في بداياتها هو وجود قدرة على الانتاج في المقابل وجود استعداد على الطلب من قبل المستهلك، لكن إجراءات وتدابير الوقاية والعزل والحد من حركة وتنقل الأفراد تحت شعار "البقاء في البيت" وحدها عطلت العملية الاقتصادية (إنتاج-إستهلاك) على الأقل بالنسبة للعديد من المنتجات.

ثم وفي مرحلة بعدية (من شهر إلى ثلاثة أشهر) أدى إستمرار هذا الوضع إلى التأثير على قدرات الإنتاج وتسريح العمال في كل القطاعات ما أدى بدوره إلى الحد من الطلب وقدرات الإستهلاك (أزمة ركود) على مدار الستة أشهر الأولى من سنة 2020، لنخلص أنه وعلى المدى القصير فإنّ الفرضية الأولى صحيحة (مؤكدة).

- الفرضية الثانية:

على المدى المتوسط، لا يمكن المساومة بين الحد من انتشار جائحة كورونا والاقتصاد، فليس هناك أدنى شك بأن فرص استعادة النشاط الاقتصادي «الطبيعي» ستكاد تنعدم في حال تعرض نسبة كبيرة من السكان للإصابة بالعدوى خلال فترة زمنية

قصيرة، وانهيار المرافق الصحية، علاوة على ذلك، فإن كل السيناريوهات سواء المتفائلة أو المتشائمة تثبت إستمرارية آثار الجائحة على المدى المتوسط، حتى في حالات الانحسار أو إيجاد العلاجات واللقاحات، إذ أنّ الآثار السلبية التي عرفها الاقتصاد العالمي لن تنجلي إلاّ على المدى الطويل بعد سنتين كأقل تقدير، لنخلص أنّه وعلى المدى المتوسط الفرضية الثانية خاطئة (منفية).

- الإحالات والمراجع:

1- van Trotsenburg, A. (2020, 05 22). L'actualité du Groupe de la Banque mondiale face à la pandémie de COVID-19. Retrieved from https://blogs.worldbank.org/fr/voices/action-rapide-de-grande-envergure-permettra-de-sauver-des-vies-coronavirus

2- Yilmazkuday, H. (2020, 05 07). Stay-at-Home Works to Fight Against COVID-19: International Evidence from Google Mobility Data. Miami, FL 33199,, Florida International University, USA: Department of Economics.

3- Angela , M., & Haishan, F. (2020). How COVID-19 is changing the world: a statistical perspective. Committee for the Coordination of Statistical Activities.

4- Bank the World. (22/04/2020). World Bank Predicts Sharpest Decline of Remittances in Recent History. WASHINGTON: 2020/175/SPJ.

5- bank world. (2020, 05 25). Retrieved from Seule une action rapide de grande envergure permettra de sauver des vies et de préparer la reconstruction: https://blogs.worldbank.org/fr/voices/action-rapide-de-grande-envergure-permettra-de-sauver-des-vies-coronavirus

6- Bill , C. (2020, 03 10). Rolling Recessions Are The Likely Economic Impact Of New Coronavirus And COVID-19. Retrieved from https://www.forbes.com/sites/billconerly/2020/03/10/rolling-recessions-are-the-likely-economic-impact-of-new-coronavirus-and-covid-19/#1a2bca701320

7- Chief Economist Team of DG Trade in European Commission. (17/04/2020). The impact of the Covid-19 pandemic on global and EU trade. Brussels, Belgium: European Commission.

8- CNBC. (2020, 05 12). charts show the coronavirus impact on the global economy and markets so far. Retrieved from https://www.cnbc.com

9- European Commission, E. (17/04/2020). The impact of the Covid-19 pandemic on global and EU trade. brussels: DG Trade.

10- Frederic , B., & Rungcharoenkitkul, P. (n.d.). Macroeconomic effects of Covid-19: an early review. (BIS Bulletin No 7). Basel, Switzerland: Bank for International Settlements.

11- James , K., & Jackson , C. (01/05/2020). Global Economic Effects of COVID-19. Congressional Research Service.

12- Maryla, M., Aaditya, M., & van der Mensbrugghe, D. (2020, 04). The Potential Impact of COVID-19 on GDP and Trade. Policy Research Working Paper 9211. WORLD BANK GROUP.

13- OIT. (2020, 04 07). Le COVID-19 entraîne des pertes dévastatrices en termes d'heures travaillées et d'emplois. Récupéré sur International Labour Organization: https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_740997/lang--fr/index.htm

14- Richard, B., & Weder, B. (06 /03/ 2020). Economics in the Time of COVID-19. London: Centre for Economic Policy Research.

15- Roland Berger. .(2020 ,03 12) Three scenarios for how Coronavirus may affect economies and industries .Dusseldorf Office, Central Europe: https://www.rolandberger.com/en/Point-of-View/Three-scenarios-for-how-Coronavirus-may-affect-economies-and-industries.html?country=null

16- The Committee for the Coordination of Statistical Activities. .(2020/05/07) How COVID-19 is changing the world: a statistical perspective. Genève: WHO.

17- unesco. (2020, 05 29). COVID-19 : 10 Recommendations to plan distance learning solutions. Retrieved from unesco: https://en.unesco.org/news/covid-19-10-recommendations-plan-distance-learning-solutions

18- W , R., & Mehdi , R. (2020, 05 29). Fiscal Policies for the Recovery from COVID-19. Retrieved from IMF Blog: https://blogs.imf.org/2020/05/06/fiscal-policies-for-the-recovery-from-covid-19/

19- Warwick , M., & Roshen, F. (2020, 03 02). The Global Macroeconomic Impacts of COVID-19. Seven Scenarios. Centre of Excellence in Population Ageing Research (CEPAR), pp. 1-43.

20- Wikipedia the free Encyclopedia. (2020, 05 25). Retrieved from https://en.wikipedia.org/wiki

21- ناصح سارة. (29 05, 2020). جائحة كورونا...خطر جديد يُهدد الاقتصاد العالمي. المركز الديمقراطي العربي الالماني: تم الاسترداد من https://democraticac.de/?p=66097

22- أسماء حسن الخولي. (29 05, 2020). الاقتصاد العالمي تحت وطأة الفيروسات التاجية: التحولات والسيناريوهات المتوقعة. تم الاسترداد من مركز المسبار للدراسات والبحوث: https://www.almesbar.net

23- الموسوعة الحرة وكبيديا. (15 04, 2020). متلازمة الشرق الأوسط التنفسية. تم الاسترداد من متلازمة_الشرق_الأوسط_التنفسية_2019/https://ar.wikipedia.org/wiki

24- الموسوعة الحرة وكبيديا. (15 04, 2020). متلازمة الشرق الأوسط التنفسية. تم الاسترداد من متلازمة_الشرق_الأوسط_التنفسية_2019/https://ar.wikipedia.org/wiki

25- الموسوعة الحرة وكبيديا. (15 04, 2020). مرض فيروس كورونا. تم الاسترداد من مرض_فيروس_كورونا_2019/https://ar.wikipedia.org/wiki

26- الموسوعة الحرة ويكيبيديا. (15 04, 2020). إنفلونزا الطيور. تم الاسترداد من إنفلونزا_الطيور_2019/https://ar.wikipedia.org/wiki

27- الموسوعةالحرة ويكيبيديا. (15 04, 2020). الإنفلونزا الاسبانية. تم الاسترداد من الإنفلونزا_الإسبانية_2019/https://ar.wikipedia.org/wiki

28- النمر علي. (25 05, 2020). بالأرقام.. ظل فيروس كورونا على الإقتصاد العالمي. تم الاسترداد من المجموعة اللبنانية للإعلام قناة المنار: https://almanar.com.lb/6446343

29- خالد الخاطر. (12 04, 2020). قنوات التأثير وجهود الدول.. كيف دمر فيروس كورونا الاقتصاد العالمي. تم الاسترداد من قناة الجزيرة: قنوات_التأثير_وجهود_الدول_كيف_دمر/https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2020/3/2/9

30- صندوق النقد الدولي. (14 04, 2020). افاق الاقتصاد العالمي. تم الاسترداد من https://www.imf.org/ar/publications/weo?page=1

31- صندوق النقد لدولي. (01 05, 2020). تقرير الاستقرار المالي العالمي. تم الاسترداد من ملخص واف لتقرير الاستقرار المالي العالمي أفريل 2020: https://www.imf.org/ar/Publications/GFSR/Issues/2020/04/14/global-financial-stability-report-april-2020

32- محمد محمود السيد. (07 05, 2020). شروط الاستجابة: الصدمات الخمس للاقتصاد العالمي جراء كورونا. تم الاسترداد من المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/5423/شروط_الاستجابة_الصدمات_الخمس_للاقتصاد_العالمي_جراء_كورونا

33- منظمة الصحة العالمية. (11 04, 2020). مرض فيروس كورونا (كوفيد-19): سؤال وجواب. تم الاسترداد من https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/q-a-coronaviruses

34- ويكيبيديا الموسوعة الحرة. (15 04, 2020). المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة. تم الاسترداد من متلازمة_تنفسية_حادة_وخيمة_2019/https://ar.wikipedia.org/wiki